

أهمية البحر الأحمر كبحيرة سلام عربية

بقلم
محمد أبو الفتح الخياط

البحر الأحمر هو قلب العالم العربي الاستراتيجي - يبدأ من قناة السويس وينتهي بباب المندب ، فإن لكليهما أهمية خاصة جعلت من البحر الأحمر معلا للتنافس الدولي لا سيما في عصر اتسم بالمواجهة النووية بين القوتين الأعظم (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي) .

وكان لزاما على دول المنطقة العربية أن تسارع بإبعاد البحر الأحمر عن دائرة الصراع وجعله بحيرة سلام عربية فعقدت الدول المطلة على البحر الأحمر مؤتمر قمة في مدينة تعز بالمجمهورية العربية اليمنية - إلا أنه لم يتحقق بمقد ذلك المؤتمر الهدف المنشود لتعود بالتالي الأطماع الدولية الى المنطقة ، وليصبح الصراع الدولي بل التواجد الدولي على مشارف هذه المنطقة .

قفي الحقيقة يعود تاريخ تلك الأطماع الى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر عندما تسلطت بريطانيا على مصر وجزيرة قبرص ، بينما فرنسا على تونس ، الا أن موقف إيطاليا كان يمثل العقبة أمام هاتين الدولتين في تحقيق أطماعهما الى أن تمكنت بريطانيا من تسوية خلافاتها عام ١٨٩١م . فاحتلت إيطاليا كسلا عام ١٨٩٤ ، وتركت لبريطانيا مصر والسودان لأنها تدرك تماما أن مفاتيح البحر الأحمر إنما تكمن في البحر الأحمر .

ومنذ هذا الوقت والدول المحيطة بالبحر الأحمر تصاني أطماعا وصراعات اشتدت بصورة واضحة بظهور التنافس الأمريكي في أسواق التجارة الشرقية في المحيط الهندي عامة والبحر الأحمر بصفة خاصة . فالأمريكيون يدركون تماما أهمية البحر الأحمر وضرورة الاستفادة من موقعه الاستراتيجي - ومن هذا المنطلق ضاعفوا من نشاطهم التجاري في المحيط الهندي والبحر الأحمر ، خصوصا الجزء الجنوبي منه ، وذلك على الرغم من صدور مبدأ مونرو ، فقد فحرت الولايات المتحدة هذا المبدأ عدة تفسيرات تهدف كلها مصالحها الخاصة .

الا أن الانجليز وبفضل تسامح العثمانيين معهم نجحوا في دعم وجودهم جنوب البحر الأحمر (ميناء معا اليمنى) وغيره من الموانئ وتأكد وجود الانجليز بصفة رسمية وواضحة عام ١٦١٨م ، حين ساعدوا الأتمة الزيديين بعد جلاء العثمانيين عنهم نهائيا عام ١٦٣٥م ، وكذلك بانتظام وكالات تجارية لهم في الموانئ اليمنية .

وبدأت شركة الهند الشرقية البريطانية في دعم سياستها وتنشيط تجارتها مع الموانئ اليمنية ، وكان أبرز الاقتصاديين البريطانيين في هذا المجال الدكتور برنجل Pringle الذي كان يعمل في بومباي فاقام في معا عام ١٨٠٠م حيث تمكن بالهدايا والمطايا أن يكتسب عطف أمام صنعم ، وأن يستصدر له ما أراد من الأوامر والتسهيلات حتى تتمكن السفن الانجليزية من ممارسة نشاطها بسهولة .

ومما ضاعف اهتمام الانجليز بالتجارة مع اليمن ظهور المنافسة الأمريكية وحصولها على كميات من البن بأسعار أفضل من أسعار شركة الهند الشرقية البريطانية .

وفي عام ١٨٠٢ عينت الحكومة البريطانية السير هوم مندوباً لها في الجزيرة العربية ومنحته صلاحيات واسعة ، وتمكن بعد ذلك من اقناع السلطان أحمد بن عبد الكريم العبدلي سلطان الحج وعسدين بمقد معاهدة للصدقة والتجارة في السادس من شهر سبتمبر ١٨٠٢ . وبمقتضاها أصبح ميناء عدن مفتوحاً لاستقبال البضائع التي تعملها السفن الانجليزية نظير دفع ضرائب جمركية ٢٪ لمدة عشر سنوات . وفي الحق لقد كان للمعاهدة نصوص عديدة في التدخل البريطاني في شؤون عدن والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر .

فقد تتابع الدارسون والمحللون من الانجليز واقتنموا بضرورة الوجود العسكري في البحر الأحمر ، وكانت شركة الهند الشرقية ووزارة الخارجية البريطانية تتابعان الأحداث وتوليان المنطقة اهتماماتها .

ومن ناحية أخرى بدأت الحكومة الأمريكية تساند التجار الأمريكيين في جهودهم ومنافساتهم للتجار الانجليز . ثم عقدت أمريكا معاهدة مع سلطان مسقط وزنجبار عام ١٨٣٣ وبعد أربع سنوات احتلت بريطانيا عدن في ١٩ يناير ١٨٣٩ واتخذتها محطة لتزويد البواخر الانجليزية بالفحم على طريق المواصلات البريطانية البحرية بين بومباي والسويس ، هذا فضلاً عن أن بريطانيا كانت ترمي الى اجتذاب تجارة البن اليمني من ميناء مغا والسيطرة عليه تماماً .

واشتد التنافس بين التجار الأمريكيين والبريطانيين ، واهتم هؤلاء الآخرون بعدد فازداد توافد المهاجرين اليها وتطورت المدينة بشكل ملحوظ نتيجة لانعاش حالتها التجارية ، بينما فشل العثمانيون (في تهامة) في محاولاتهم للسيطرة على مناطق انتاج البن لتحويل تصديره الى مغا والحديدة بدلاً من عدن . وكان مرد هذا الفشل موقف قبائل الزيدية ازام السيطرة العثمانية على بلادهم ، ونتيجة لذلك أصيبت مدينة مغا بالقمول والكساد ، وأفلح الانجليز في كسر احتكار الأمريكيين لتجارة البن اليمني .

وهكذا نلاحظ أن جنوب البحر الأحمر كان هدفاً لمطامع استعمارية قادتها أمريكا وبريطانيا طمعا في استغلال ثرواته الاقتصادية وأهميته الاستراتيجية . فالجانب الاقتصادي يحتل الأهمية الثانية بعد الأهمية الاستراتيجية حيث تضم منطقة البحر الأحمر مختلف الثروات الاقتصادية .

الا أن عدم توفر الوسائل التكنولوجية لاستغلال امكاناته تجعل أغلب الدول المحيطة به تقف مكتوفة الأيدي أمام استغلال هذه الثروات . ولقد عبر عن هذه الحقيقة العالم العربي الدكتور فاروق الباز حينما قال : « ان منطقة البحر الأحمر هي الأكثر جاذبية لكاميرات الأقمار الصناعية » .

وقد يفرض ذلك علينا ضرورة وضع سياسة عربية حكيمة لاستغلال طاقاته الاقتصادية ، فلجنة البحر الأحمر والتي تتولى مهام استكشاف مكوناته من الثروات الدفينة يغلب عليها الطابع الروتيني . فقد استعانت هذه اللجنة بخبراء من فرنسا وآثرت جهود العلماء الفرنسيين عن اكتشاف أكثر من عشرين منطقة عميقة في البحر الأحمر تغطيها رواسب معدنية عديدة وهامة من أهمها منطقة أطلتيس - ٢ في مواجهة ميناء جدة بالمملكة العربية السعودية ، حيث قرر الخبراء وجود حوالي ٨٥٠ مليون طن من المواد المعدنية يبلغ سمك طبقتها حوالي ١١ مترا وتنتشر على رقعة مساحتها ٦٠ كيلومترا مربعا .

وإذا كان هذا ما توصلت اليه فرق العمل الفرنسية فإن المستقبل يبشر بالخير ، وهذا يفرض بدوره على الدول المحيطة به أن تنتبه جيدا الى مؤلام الذين ينادون بحرية الملاحة فيه (كشعار يخفون من ورائه مطامعهم ، فيمكن للدول المحيطة أن تنشئ مؤسسة عربية للملاحة تشرف عليه وتنظم شئونه وتوفر له كل الدراسات التي تجعل منه بحيرة سلام ورخاء عربية .

ولا أنكر جهود مؤسسات الجامعة العربية التي قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال الا أنني أود ألا تكون هذه الجهود متمثلة فقط في لقاءات للمتخصصين ومؤتمرات تنتهي بقرارات وتوصيات بعيدة عن التنفيذ .

فالمرحلة الحالية تتطلب ضرورة أن نواجه الموقف بمعمل عربي جماعي يؤكد حقيقة أن يكون البحر الأحمر بحيرة سلام ومصدر رخاء للعرب .

محمد أبو الفتوح الحياط